العوامل المساهمة في نجاح المشاريع الصغيرة التي تمتلكها المرأة السعودية .

إعداد

أ. منال بنت عبد الله محمد المطيري

تمثل المرأة عنصراً هاماً في القوة الإنتاجية في المجتمعات ولا يمكن لأي مجتمع أن يسير في طريق التنمية والتطور من غير مشاركة فعالة من المرأة , وتعتبر أوضاع المرأة داخل المجتمعات وحصولها على فرص التعليم والعمل والخدمات الصحية مقياساً حقيقياُ للوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

لذلك أصبحت موضوعات المرأة مجالاً خصب للباحثين والمهتمين , وانطلق الاهتمام بقضاياها وإسهاماتها في تنمية مجتمعها من مقولة تنموية مؤداها " أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات , وأن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء هذه الثروة , ودعم نفوذها , وتنظيم قدراتها , وإعلاء مكانتها , وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على صنع واتخاذ القرارات , ومواجهة التحديات المجتمعية وزيادة قدراتها على إحداث التغيير. (الرميحي,١٩٩٥ ,ص:٦٧)

بدأ الاهتمام بقضايا المرأة عالميا ومحليا مع إعلان الأمم المتحدة عن عقد مؤتمر المرأة بالمكسيك عام ١٩٧٥م , والذي انبثقت عنه خطة عمل أسفرت عن العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥م) , وازدادت من خلاله الكثير من الدراسات الخاصة بأيدولوجية المرأة في التنمية , ودعم المرأة وأصبحت هذه المصطلحات تستخدم بين محللي التنمية على المستوى العالمي والمحلي وتهدف إلى زيادة إشراك المرأة في التنمية لجعلها ذات وضع أفضل بما يعود بالفائدة عليها ولمجتمعها.

وجاء "إعلان الألفية" الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في (سبتمبر ٢٠٠٠) تأكيداً على أهمية تمكينها و إيماناً بدورها الفعال والحيوي في المجتمعات ، وذلك من خلال إدراج هدفي تعزيز المساواة بين الجنسين Gender Equality وتمكين المرأة Empowerment Women's. على لائحة الأهداف "التنموية للألفية". (الأهداف التنموية للألفية,٢٠١٤م) حيث أن تحقيقها له مردود إنمائي هائل ويتيح الفرصة أمام النساء للخوض في مجالات متعددة.

والمطلع على واقع المرأة السعودية فإنه بالرغم من الإنجازات الملموسة التي تحققت لها خلال العقود الماضية سواء من حيث الكم وذلك من خلال تمثيلها الكمي في قطاع التعليم وبعض القطاعات الاقتصادية , أو من حيث الكيف كصدور تشريعات وقوانين تكفل لها الدعائم الأساسية والحقوق التي تنظم تمكينها. إلا أن مشاركتها مازالت دون الطموحات على كافة الأصعدة في القوة العاملة. حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة التعليم أن الإناث يمثلن ٥١% من إجمالي الطلبة المستجدين في الجامعات السعودية في مرحلة البكالوريوس (وزارة التعليم ,٢٠١٥) ، بينما بلغت نسبة الخريجات من

مؤسسات التعليم العالي على اختلاف برامجها الدراسية ٥١,٨% من إجمالي الطلبة الخريجين في عام ٢٠١٤-٢٠١٥م.(وزارة التعليم ,٢٠١٥) إلا أن واقع مشاركتها في سوق العمل ضئيلة جداً بنسبة بلغت نحو ١٧,٧% مقابل ٦٣,٢% للذكور.(مصلحة الإحصاءات والمعلومات ,٢٠١٦: ٢٣) فيوضح التقرير الدولي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٣ أن السعودية تحتل المرتبة ١٣٤ ضمن ١٣٦ دولة فيما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة (The Global Gender Gap Report,2013)

مما يؤكد بشكل كبير على معاناة المرأة السعودية من البطالة وارتفاع نسبتها , فقد باتت تشكل قلقا , لكون معدل البطالة بين الإناث السعوديات يسلك اتجاها تصاعديا , حيث بلغ في عام ٢٠٠٩م ٢٨,٤% ثم ارتفع في عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٣٣,٧% (مصلحة الإحصاءات والمعلومات,٢٠١٦: ١٩) كما تشير الإحصاءات بأن الجامعيات يمثلن النسبة الأعلى بين العاطلات عن العمل بواقع ٧٠,١%,حيث يتضح بأن الدرجة العلمية ليست عاملاً حاسماً في حصول المرأة على الوظيفة المناسبة .(مصلحة الإحصاءات والمعلومات,٢٠١٦: ٢٠)

ومن جانب آخر، يجد المتابع للوضع الراهن في المملكة العربية السعودية بأن المرأة السعودية بدأت في السنوات الأخيرة الخوض في قطاع المشروعات الصغيرة , واتخاذ هذه المشروعات كعالم واسعاً وبوابة كبيرة تمكنهن من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي . وتحقيق معدلات عالية من النجاح . حيث تمثل هذه المشروعات أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام المنظمات العالمية والمحلية والسياسات الهادفة خاصة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية, وتحتل جزءاً واسعاً وحيوياً في الاقتصاد القومي حيث تشكل نحو ٩٨% من مجموع الكيانات الاقتصادية المختلفة. (الحسيني ,٢٠٠٦)

وتشكل هذه الظاهرة انتشارا واسعا بين اوساط الجامعيات وغيرهن من العاطلات عن العمل لكونها مجالاً حيوياً لتشجيع روح المبادرات الفردية وتلبية رغبات الأفراد في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم والاجتماعي , وتحسين نوعية حياة الفئات الشابة والارتقاء بمستويات المعيشة على كافة نواحي الحياة الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية (الشلهوب,٢٠٠٩) , فضلا عن مرونتها فمن خلاله تستطيع المرأة الجمع بين مسؤولياتها الأسرية والعملية في آن واحد بحيث تقوم بدور المشرف والموظف داخل المشروع دون وجود أي نوع من القيود التي تلزمها به العمل في القطاعات الرسمية (الحكومية والخاصة). بالإضافة إلى دورها في دعم الاقتصاد الوطني، باعتبارها وسيلة ناجحة للحد على البطالة النسائية في السعودية (العجمي والقحطاني ,٢٠١٥) بتوفيرها فرص العمل المنتج ودعم نشر ثقافة العمل الحر بدلاً من انتظار قطار الوظائف الحكومية. وأيدت دراسة (إبراهيم ,٢٠٠٨) في مساهمة العمل الحر في الحد من البطالة في ظل المتغيرات العالمية التي تجعله الخيار الأمثل لحل المشكلة. وتوصل (عرفان ,٢٠٠٧) في دراسته عن المشروعات الصغيرة في سلطنة عمان إلى أن

هناك تزايد في حجم المشروعات باستمرار وأن هناك دعماً حكومياً لمساندة تلك المبادرات , وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات من أهمها تشجيع المبادرات الفردية , وتوسيع نطاق فرص العمل لاسيما العمل الذاتي والعمل على زيادة جرعة التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي .

يتضح من العرض السابق أهمية المشروعات الصغيرة, حيث لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين هذه المشروعات ، والتوظيف الذاتي والحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، ومن هنا سوف يعرض هذا الجزء من الورقة العوامل المساهمة في نجاح المشاريع المملوكة من قبل النساء في المجتمع السعودي في محوريين : حيث تستعرض الباحثة في الجزء الأول مفهوم المشروعات الصغيرة وخصائصها ، والأهمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشروعات، والتجارب الدولية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة. أما الجزء الثاني فسوف يتطرق إلى التشريعات والقرارات التي تساهم في تحفيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة , والمبادرات المحلية الرائدة لتمكين المرأة من المشروعات الصغيرة. والله الموفق...

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة وخصائصها.

يحظى قطاع المشروعات الصغيرة بمكانة خاصة لدى معظم الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء وأصبح من الموضوعات التي لاقت اهتماما في المنظمات الدولية والمحلية والأوساط العلمية, لما له من دور حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وقدرته على دعم ونشر ثقافة العمل الحر بين فئات المجتمع المختلفة وتنويع القاعدة الإنتاجية , وقدرته على مواجهة أهم المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر , فضلاً عن تمتعها بالعديد من المزايا كقدرتها المستمرة على التجديد والابتكار والإبداع ومرونتها في مواكبة التطورات, وصغر حجم التمويل المطلوب لتأسيسها.

وعلى الرغم من اتساع نطاق المشروعات الصغيرة وإسهاماتها البارزة في النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم – المتقدمة والنامية –إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير بعد التوصل حتى الآن إلى مفهوم دقيق لها متفق عليه بين الباحثين والمهتمين. (طشطوش,٢٠١٢) وذلك لعدد من الصعوبات من أهمها: أن مصطلح المنشآت الصغيرة يحمل في طياته عديداً من الأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت مظلة الأعمال الصغيرة، والتي قد تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية وفي أطرها التنظيمية. فضلا عن طبيعتها الديناميكية، حيث تتصف مكوناتها بالتغير المستمر بحسب إمكانات وظروف كل دولة، ومرحلة النمو التي تمر بها وطبيعة قوامها الاقتصادي وهياكل الأسواق القائمة فيها وغيرها. (صقر , ٢٠٠٤م، ص:١٠) ورغم الاختلاف والجدل حول تحديد مفهوم موحد بين المهتمين بهذا القطاع الحيوي إلا أن هنالك اتفاق على الدور الإيجابي والفعال الذي تقوم به هذه المشروعات.

وتعرف المشروعات الصغيرة بأنها مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط ، و تستخدم رؤوس أموال صغيرة و توظف عددا محدودا من الأيدي العاملة ، ترأسها طبقة الرواد المبادرين من المستثمرين الصغار أو الشباب أصحاب المواهب.(السيسي,٢٠٠٩: ٣٢) ويرى (الحسيني ,٢٠٠٦,ص:٢٢) بأنها: عبارة عن مؤسسة أو منشأة أو أي كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل أصحابه, ويتصف بقلة حجم العمالة فيه , ويشتمل على وحدات إدارية محددة , ويشغل حيزاً صغيراً ضمن قطاع الأعمال , ويقدم خدماته ومنتجاته إلى منطقة جغرافية محددة , ويمثل القاعدة الأساسية التي تؤسس عليها المشروعات الكبيرة فيما بعد . وذهبت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED) إلى أن المشروع يعتبر صغيراً عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط الآتية:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين
- يتم تمويل رأس مال المشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.
- العمل في منطقة محلية
- أن يكون حجم المشروع صغيراً نسبياً بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له. (الجابر والمحروق,٢٠٠٣,ص:٣)

وعند إلقاء الضوء على قطاع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني السعودي نجد أن هناك نوعاً من الاختلاف بين الأجهزة المعنية بالتنمية الاقتصادية وبين الباحثين ولكن يتم الاتفاق بينهما على إطلاق هذه التسمية على انخفاض عدد العاملين. فعلى سبيل المثال يعرفه (مجلس الغرف السعودية CSC,٢٠١٥: ٨) بأنها: عبارة عن مجموعة غير متجانسة فهي منشآت ذات أحجام وطبيعة متنوعة , ويمكن أن تعمل في أسواق مختلفة , مثل الأسواق الحضرية والريفية والمحلية أو الوطنية او الدولية , وتعمل هذه المشروعات الصغيرة في سلسلة من الأنشطة التجارية , بدءا بصاحب الحرفة المستقل وانتهاء بشركات الهندسة أو البرمجيات الصغيرة .

وينبثق من مفهوم المشروعات الصغيرة جملة من الخصائص حيث يتفق (الأسرج , ٢٠١٠: ١١-١٤) و(النجار والعلي ,٢٠١٠) بأنها تتميز بما يأتي:

- سهولة التأسيس: حيث تتميز بتدني رأس المال المطلوب لتأسيسها وبالتالي يكون في حدود إمكانيات المرأة المالية ويحافظ لها على الفرصة الأولى المتمثلة بالاستقلالية.
- استقلالية الإدارة ومرونتها: تتركز إدارة معظم المشاريع الصغيرة في شخص مالكها، أو مجموعة من الاشخاص لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.

- اللارسمية: يغلب الطابع الغير غي الرسمي على أنشطة المنشآت الصغيرة , وذلك بسبب قلة عدد العاملين , وسيادة التقارب المكاني.
- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة: يؤدي انخفاض تكاليف المشاريع الإنتاجية إلى تسهيل عملية تكيف هذه المنشآت مع متغيرات التحديث والنمو والتطور وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين.
- أداة التدريب الذاتي: تعتبر هذه المنشآت مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين نظرا لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرات.
- التجديد والابتكار: تعد المشروعات الصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار الخلاقة والاختراعات، في ضوء إيمان أصحابها بأن الابتكار يجلب فرص أفضل لتحقيق الربح، وزيادة الاستثمار وجذب العملاء.
- استقطاب العنصر النسائي: لعل أبرز ما يلاحظ في المشروعات الصغيرة عن غيرها الدور البارز للمرأة فيها , حيث تعد منطقة جذب و تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة.

يشير كل من (إبراهيم وآخرون ,٢٠١٢، ص:١٠) و (المحروق ,٢٠١١، ص:٧٧) إلى الأهمية الكبرى والدور الفعال الذي يحققه قطاع المشروعات الصغيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء , بما يأتي:

أولاً: الأهمية الاقتصادية.

- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن المردود المادي لها يمكن الأفراد من تحقيق متطلباتهم والارتقاء بمستويات معيشتهم و ممتلكاتهم .
- تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتاحة المجال والفرصة أمام المواهب الشابة و تشجيعها .
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغير حكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي.
- استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية والتقليل من الاستيراد.

- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية. حيث تساهم الصناعات الصغيرة بالمرونة في التوطين والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات جديدة في المناطق النائية والريفية.
- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبيرة حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة بإنتاج الاحتياجات والمستلزمات الإنتاج باعتبارها نواة للمشروعات والصناعات الكبيرة.

ثانياً: الأهمية الاجتماعية.

- تساعد على تطوير أفراد المجتمع، والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات، وذلك بدلاً من الاعتماد على الآخرين. وتطور إبداعات الفرد بعيداً عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد، وإبعادهم عن الاتكال والركون إلى الوظيفة.
- تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية، مما يؤدي إلى الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة حيث أن الأثر المالي لهذه المشروعات والمتمثل في الحصول على الدخل والحد من الاثار الناجمة من الفقر، ونقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم الصحي والتعليمي.
- تساعد في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وانتاجه. (المحروق ,٢٠١١، ص:٧٧)

ثالثاً: التجارب الدولية في مجال المشروعات الصغيرة.

سيتم في هذا المحور تسليط الضوء على نماذج من التجارب الدولية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد لاقى هذا القطاع إقبالاً متزايد وانتشاراً سريعاً بين فئات المجتمع المختلفة , لما له من أهمية كبرى في دعم الاقتصاد الوطني للدولة , وتحقيق التنمية البشرية, والحد من معدلات البطالة وتوفير فرص عمل مختلفة وتحسين مستويات المعيشة . حيث أثبت هذا القطاع قدرته ومرونته ليتناسب مع مختلف الدول في العالم مهما اختلف وضعها الاقتصادي، ومستوى التطور الثقافي والتعليمي والمهني لدى أفرادها، ومن التجارب الممكن استعراضها ما يلي:

١. التجربة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة من أولى الدول تجربة ونجاحاً في عالم المشروعات الصغيرة على الرغم مما يتميز به المنظر الاقتصادي العام لها من مشاريع عملاقة وشركات ضخمة وعالمية، إلا أنّها تملك

أسطولاً ضخماً من المشروعات الصغيرة والمغذية لشرايين الاقتصاد الأميركي، حيث أن المشاريع الصغيرة "تشكل ٥٢%في المائة حسب إحصاءات سنة ٢٠١٠م ، كما أنها تمثل أيضاً نقطة الدخول للمجموعات الجديدة إلى البيئة الاستثمارية الأميركية، مثل المرأة على سبيل المثال، والتي قامت بالمشاركة بكثافة في الأعمال التجارية الصغيرة. حيث ارتفع عدد الأعمال التي تملكها السيدات الأميركيات "كمشروعات صغيرة بنسبة ٨٩% من إجمالي المشاريع النسائية الأميركية" كما جاء في إحصائيات عام ٢٠٠٩م". (السبيعي ,٢٠١٣: ٣٦) كما أنّ الحكومة الأميركية قامت بالعديد من برامج الدعم لمثل هذه المشروعات ومن أهمها إنشاء "الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة عام ١٩٥٣م، والتي تهتم بتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المنشآت الصغيرة. ومنح إعفاءات ضريبية تصل إلى ٢٠% من إجمالي دخل المشروعات الصغيرة. حسب إحصاءات سنة ٢٠١١م. وإنشاء العديد من المنظمات الحكومية التي تضم فريقاً من المتخصصين وتهتم بتقديم الاستشارات والتدريب" (المبيريك ,٢٠٠٩م، ص: ٢٨).

٢. التجربة اليابانية:

تعد دول شرق الكرة الأرضية من أهم الدول التي تهتم بالصناعة والتصنيع والبحث عن معايير الجودة الشاملة لإيجاد التقدم بكل مجالات الحياة، وبما أن المشروعات الصغيرة قد ضمنت تحقيق هذه الميزة بالعديد من الدول اهتمت اليابان بالمشروعات الصغيرة، حيث "تمثل المشروعات الصغيرة ٩٩,٧% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية اليابانية، والتي يشغلها ما نسبته ٧٢.٧% من مجمل العاملين في سوق العمل الياباني، وتوفر ما نسبة ٤٣% من مجمل مبيعات القطاعات الاقتصادية. (الصوص ,٢٠١٠: ٧٨) فاليابان تعد من أكثر الدول استفادة واستخداماً للمشروعات الصغيرة و"ذلك بسبب: الاهتمام بالمشروعات المتناهية الصغر اليابانية التي يتراوح عدد عمالها ما بين ٣-٥ عمال من قبل الحكومة اليابانية. وإدخال نظام الأخصائي الإرشادي للمنشآت الصغيرة، حيث ينتشرون على مستوى المكاتب الإقليمية داخل اليابان ويهدف هذا النظام إلى: تقديم الاستشارات، ودراسة العقبات التي تعترض نشاط المشروعات الصغيرة والانتقال إلى موقع المشروعات الصغيرة وتقديم الخدمات الإرشادية لها (Lawton,2002)

٣. التجربة الهندية:

تعتبر السياسية الصناعية الهندية لمعالجة البطالة البرنامج الطموح الذي تبنى دعم وتشجيع قطاع الصناعات الصغرى والمتوسطة لمعالجة ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد وتفشي ظاهرة البطالة بين مكونات المجتمع الهندي , وفي إطار السياسة المرنة للحكومة في هذا الشأن فقد خوله اختصاصات رعاية هذه المشروعات وتنميتها إلى الحكومات المحلية للويلات الهندية ,فيما تركزت

جهود الحكومة المركزية على تطوير برنامج عام يعني بدعم تمويل هذه المشروعات وتطوير منتجاتها بما يؤهلها للمنافسة في السوق الإقليمية والدولية.(هندي,٢٠١٨,ص:٥٥٦)
ووفقاً لـــــــــــــ (سليمة ,٢٠٠٦، ص:٣٤) من أهم السمات التي اتسمت بها التجربة الهندية:

- تصنيف أو فرز أكثر من ١٢٠٠درجة إنتاجية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون السماح للشركات الكبرى بتصنيع هذه الوحدات كدعم لهذا القطاع.
- تأهيل الأيدي العاملة من خلال مراكز متخصصة لتوفير كوادر عمل لهذه المشروعات.
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغرى تتناقص نسبته عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر في إطار تشجيع هذا النوع من المشروعات.

٤. التجربة التونسية:

سعياً من الحكومة التونسية لتنويع قاعدة الدخل ودعم التنمية الاقتصادية لتونس اهتمت حكومتها المتعاقبة بدعم وتشجيع قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة , وفي سبيل ذلك أنشأت الدولة المصرف التونسي لتضامن في سنة ١٩٩٧ كمصرف متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال طرحت أسهمه للاكتتاب بنسبة ٤٦%للقطاع الخاص و٥٤% لبعض المؤسسات الحكومية , وقد هدفت الحكومة من ذلك معالجة ظاهرة تفشي البطالة والحد من العمالة المهاجرة من أصحاب المبادرات ممن ينقصهم التمويل لمشروعاتهم وخصوصاً أصحاب المهن والحرف والخريجين بهدف دمجهم في النسيج الاقتصادي من خلال دعمهم بالقروض القصيرة والمتوسطة وبشروط ميسرة وبفائدة بسيطة لا تتجاوز ٥% سنوياً وفترات سداد تتراوح من ٦ أشهر وحتى السبع سنوات .(حنفاوي وذكرالله ,٢٠١٣,ص:٣١)

هذا وقد قامت الحكومة التونسية بتأسيس الصندوق الوطني للتشغيل سنة ٢٠٠٠م ليزاول مهمة تدريب وتأهيل الراغبين في إقامة مشروعات خاصة وكذلك الأفراد الباحثين عن العمل , إلى جانب تمويل الدورات التدريبية للرفع من مستوى مهاراتهم وكفاءاتهم بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة , كما أنشأت الحكومة الصندوق الوطني لضمان الإقراض في سنة ٢٠٠٣م ليتولى مهمة توفير الضمانات للأشخاص الذين يرغبون في تأسيس مشروعاتهم الخاصة وتنقصهم الضمانات للحصول على التمويل المصرفي . (هندي,٢٠١٨،ص:٥٥٨)

٥. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

عملت دولة الإمارات المتحدة على سن التشريعات والقوانين التي تفعل من مشاركة الشباب في عملية التنمية الاقتصادية للدولة، حيث تم إنشاء مؤسسات متخصصة تدعم الشباب ومشاريعهم الصغيرة

والمتوسطة. ومن أهم هذه المؤسسات صندوق خليفة الذي تأسس عام ٢٠٠٧م لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. (الهيتي ,٢٠٠٨: ١٤٢) ويهدف إلى تحقيق ما يلي:

- المساهمة في حل مشكلة نقص التمويل والخبرات التي قد يصادفها المستثمر الشاب عند إقامة المشروع الذي يطمح إلى تنفيذه.
- تنمية روح الاستثمار في أوساط الشباب ودعم مبادراتهم الاستثمارية.
- إيجاد رافد مهم من روافد تنويع مصادر الدخل في وبناء قاعدة اقتصادية قوية.
- تدريب وتأهيل المواطنين، بحيث يصبح كل منهم قادر على إدارة مشروعه بنفسه.
- العمل على تحقيق رؤية شاملة للصندوق من خلال: توفير الحلول التمويلية وطرح الأفكار الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز بيئة الأعمال. (الهيتي ,٢٠٠٨: ١٤٢)

٦. تجربة سلطنة عمان:

يهدف برنامج "سند" الذي أنشئ في أكتوبر عام ٢٠٠١م لدعم المبادرات الفردية وتأهيل القوى العاملة الوطنية، وإعدادهم للمساهمة الفاعلة في سوق العمل وتنمية المشاريع الفردية ووضع البرامج والخطط اللازمة لانتشارها وإنشاء الحاضنات وتقديم الرعاية للأفراد الراغبين في تأسيس المشاريع الصغيرة. ويتكون هذا البرنامج الذي تشرف عليه وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان من صندوق سند للتمويل (صندوق دعم المؤسسات الصغيرة)، ويقوم بنك التنمية العماني بصرف القروض ومتابعة استردادها وفقا للشروط والضوابط المنظمة لها. وفي مجال تشجيع ورعاية المبادرات الفردية وإنشاء المشاريع الصغيرة للحساب الخاص، تولى حتى نهاية عام ٢٠٠٨ تمويل ١٤٤٩ مشروعا بصفة فعلية، كما أن ٥٠,٧ % من المشاريع المنتفعة بتمويل برنامج سند، هي من فئة المشاريع نسائية.(البلوشي, ٢٠٠٩)

رابعاً: التشريعات والقرارات التي تساهم في تحفيز مشاركة المرأة في قطاع المشروعات الصغيرة:

لقد نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ ، وبالرقم الملكي (أ/٩٠) بأن الأنظمة في المملكة – والتي تخاطب كلا من الرجل والمرأة – تكفل حق المرأة في التملك , وانها تتمتع بذمة مالية مستقلة تتساوى في ذلك مع الرجل , وإن النظام يكفل لها الحق في ممارسة النشاطات الاستثمارية في مجالات متعددة .(المقبل ,١٤٣٣: ١١)

وانطلاقا من ذلك فقد اتخذت أجهزة رسم السياسات في المملكة قرارات عديدة لتفعيل دور المرأة في المجتمع , ومن خلال تتبعنا للخطط التنموية الخمسية في المملكة العربية السعودية نجد الاهتمام الكبير بشؤون المرأة وتطوير قدراتها , وإزالة كافة المعوقات امام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الاسلامية بتنمية وتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال

الاستثمار في المشاريع الخاصة بهن , وتقديم كافة التسهيلات التي تكفل لها ذلك ,فلقد شكلت خطت التنمية الثامنة (١٤٢٥- ١٤٣٠ه / ٢٠٠٥-٢٠٠٩م) منعطفا بارزا في بذل الجهود المختلفة لتطوير أوضاع المرأة فقد حذت حذو الخطط السابقة في دعم المنشآت الصغيرة وخاصة المملوكة للنساء وقد تضمن أهداف الخطة الرئيسية في مجال المرأة ما يلي :

- سن الأنظمة الجديدة ، وتعديل النافذ منها بما يسهل ويشجع توسيع مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.
- تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، وتأمين التسهيلات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة , وتطوير الخدمات المساندة , وتوسيع الإسهامات القطاعية للمرأة بما يضمن تنويع المشاركة القطاعية .
- العمل على تشجيع النساء في الاستثمار لحسابهن الخاص من خلال توفير التسهيلات لحصولهن على القروض بالإضافة لتسهيل الإجراءات الكفيلة بالادخار والائتمان وتقليل مخاطر الاستثمار والإنتاج، وتقديم الدعم المادي للمؤسسات المالية التي تخدم هذه المشاريع. (وزارة الاقتصاد والتخطيط , ٢٠٠٩)

ومن بين الجهود المبذولة لتحسين البيئة الاستثمارية للمرأة , هو افتتاح مركز خدمات سيدات الأعمال بوزارة التجارة والاستثمار بتاريخ ١٤٢٥/٣/٢٤هـــ. ليقوم بتحديث الإجراءات والنظم وبذل الجهود المختلفة لمساندة سيدات الاعمال، ومثالاً على ذلك الموافقة على المعاملات الخاصة بفتح مكاتب المهن الحرة الهندسية ، ومهن الترجمة, بعد أن كان غير مسموح للمرأة بمزاولتها , كما أن المركز يسهل جميع ما يتعلق بالسجل التجاري (استخراج – تجديد – تعديل) , وفتح فرع وحجز الأسماء التجارية , والوكالات التجارية , فضلا عن استقبال المركز لشكاوي واعتراضات سيدات الأعمال . (اليوسف ,٢٠٠٩: ١٤٢)

وعن برنامج التحول الوطني (٢٠٣٠م) فلقد كانت أحد المحاور الرئيسة التي يرتكز عليها الوصول إلى اقتصاد مزهر وذلك من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسّطة. حيث تعد هذه المنشآت من أهم محركات النمو الاقتصادي، وتعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات, كما تسهم بنسبة لا تتعدى (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى (٧٠%). لذلك تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كهيئة ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ، ويرأس مجلس إدارتها وزير التجارة والاستثمار ،وتهدف الهيئة العامة إلى تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية والسعودية وتنميته ، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية ، ورفع إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي ، بما يؤدي إلى

توليد الوظائف وإيجاد فرص عمل للقوى الوطنية ، حيث نص برنامج التحول الوطني إلى أنه من بين اهم اهدافه بحلول ٢٠٣٠ هو ارتفاع مساهمة هذه المنشآت في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪ والسعي إلى مساعدة تلك المنشآت في الحصول على التمويل وحث المؤسسات المالية على زيادة نسبة التمويل إلى (٢٠%) بحلول عام (١٤٥٢هـ – ٢٠٣٠م) . وتخفيض معدل البطالة من١١,٦٪ إلى ٧٪ هذا بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪. (برنامج التحول الوطني ,٢٠١٦)

خامساً: المبادرات الرائدة لتمكين المرأة السعودية في قطاع المشروعات الصغيرة.

إنّ المملكة العربية السعودية من الدول التي خاضت تجربة المشروعات الصغيرة حديثاً من أجل مواجهة المشكلات الاجتماعية ومن أهمها البطالة النسائية وزيادة نسبة مشاركتهن بالتنمية بمراحلها المختلفة وتنمية قدراتهن ومهارتهن بما يعود بالنفع والفائدة عليهن وعلى المجتمع , ولتحقيق الاستقلال المادي وتعدد مصادر الدخل وتحسن مستويات المعيشة. من أجل ذلك عملت الحكومة السعودية وضع عدد من وسائل الدعم والمساندة من أجل تنمية وتيسر كل ما يتعلق بهذا القطاع الحيوي. وفيما يلي بعض من هذه المبادرات :

أ. الأجهزة الحكومية:

هي البنوك والصناديق والمؤسسات والمراكز الحكومية التي تدعم المشروعات الصغيرة ماليا وفنيا لزيادة قدرتها على الاستمرار و التوسع . ومن أهم هذه الأجهزة.

- بنك التنمية الاجتماعية :

هو أحد الأجهزة الحكومية الرسمية المعنية بتقديم دعم مادي للمواطنين، من خلال (٢٦) فرعاً منتشرة في جميع مناطق المملكة. ورغبة في توسيع نشاط البنك وتطوير أعماله فقد صدر المرسوم الملكي رقم م/ ٣٤ وتاريخ ١٤٢٧/٦/١هـ، وقد حددت أهداف البنك بنظامه الجديد لتشمل عدد من المهام ومنها: تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم و لحسابهم الخاص. والقيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة. ويقدم البنك العديد من برامج الدعم منها القروض الاجتماعية ومنه القروض الأخرى التي تشمل: قروض المشاريع الصغيرة والناشئة – القروض المهنية – القروض الحرفية. حيث صمم البنك السعودي للتسليف و الادخار برنامج مسارات ليكون الذراع الداعم للشباب و الفتيات الذين لديهم رغبة و طموح لممارسة العمل الحر من خلال امتلاك مشاريعهم الخاصة, و يتميز برنامج مسارات بشموليته لجميع الأنشطة التجارية من دون تحديد نشاط معين مما

يعطي مجال أرحب لدى أصحاب الأفكار في اختيار ما يتناسب مع ميولهم و قدراتهم, و اعتمد البرنامج في تقسيم مساراته الخمس على نوعية المشروع من حيث حجمه الاستثماري أو تلك المشاريع التي تجمعها خصائص معينة أو أولئك الرياديون الذين تجمعهم سمات متشابهة, كما يشترط ان لا تتجاوز التكلفة الاستثمارية لهذه المنشآت عن ٣٠٠ ألف ريال. (بنك التنمية الاجتماعية ,٢٠١٦)

- صندوق التنمية الصناعية السعودي (برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة) :

وهو برنامج دعم تنموي أسس بموجب قرار معالي وزير المالية رقم (١١٦٦) بتاريخ ١٤٢٥/٠٥/٠٤هـ ، وأسندت إدارته لصندوق التنمية الصناعية السعودي. حرصاً منه على تنمية تطوير قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة لتحقق دورها المهم في الاقتصاد الوطني ولجذب شريحة جديدة من أصحاب المنشآت, والتي لم تعتاد التعامل مع جهات التمويل للاستفادة من خدمات هذه الجهات ويهدف البرنامج إلى التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة المجدية اقتصادياً والتي لا تملك القدرة على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل، لذا فقد تم تأسيس البرنامج بغرض تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة في حالة إخفاق النشاط المكفول في سداد التمويل أو جزء منه ولتشجيع البنوك على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مقومات النجاح ولا يمكنها تقديم الضمان اللازم أو السجلات المحاسبية التي تثبت أهليتها للحصول على التمويل , والبرنامج لا يقوم بمنح التمويل مباشرة وإنما ييسر لصاحب النشاط فرصة الحصول على التمويل اللازم لمشروعه من البنوك المشاركة في برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (بنك الرياض – ابنك الأهلي التجاري – مجموعة سامبا – ساب – البنك العربي الوطني – مصرف الراجحي – البنك السعودي الفرنسي – البنك السعودي الهولندي – بنك الجزيرة – البنك السعودي للاستثمار) ، عن طريق إصدار كفالة لصالح البنك يكفل بموجبها البرنامج نسبة من التمويل. (صندوق التنمية الصناعية السعودي,٢٠١٦)

- معهد ريادة الأعمال الوطني:

هو تنظيم وطني مؤسسي مستقل غير ربحي أُسس بمبادرة من وزارة البترول والثروة المعدنية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تحت مسمى معهد ريادة الأعمال الوطني بمشاركه من ستة جهات حكومية سابك وارامكو وشركة الاتصالات السعودية ومصرف الإنماء والبنك السعودي للتسليف والادخار, كما يعد هذا المركز متخصص في مساعدة الراغبين في ممارسة العمل الحر وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الجنسين من خلال التدريب والتأهيل وتقديم الاستشارات والإرشاد واحتضان المشاريع والمساعدة على الحصول على التمويل وتسهيل الإجراءات الحكومية بواسطة نخبة من المتخصصين وباعتماد أحدث الأساليب والتقنيات لتقديم النموذج الأميز محلياً وإقليميا في ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسط , كما يقدم المركز عدد من البرامج كبرنامج

توطين قطاع الاتصالات و برنامج إرادة : وهو مسار يستهدف المشاريع الصغيرة والناشئة التي لا تتجاوز التكلفة الاستثمارية عن ٣٠٠ ألف ريال. (معهد ريادة الأعمال الوطني ,٢٠١٣)

- صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم مشاريع السيدات:

مؤسسة غير ربحية أنشأت بموافقة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد رئيس مجلس الإدارة، تعمل على تركيز جهودها لتنمية المرأة السعودية والارتقاء بها إلى مستويات عالية في الأداء باعتبارها الركيزة الأساسية لتطوير المجتمع والنهوض به وذلك عبر الإلمام باحتياجاتها والعمل على تسخير الطاقات الممكنة للوصول بها إلى أقصى درجات النجاح والتميز كما يحدد الصندوق نوعية المستفيدات كل فتاة وسيدة سعودية ترغب في تحسين ظروفها المعيشية من خلال: تأسيس مشروع جديد أو تطوير المشروع القائم.(صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز ,٢٠١٦)

ب. القطاع الخاص:

يسهم القطاع الخاص في دعم المشروعات الصغيرة من خلال جهود الغرف التجارية الصناعية , والبنوك التجارية , وبرامج المؤسسات الخاصة , والصناديق بهدف مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستمرار ومواجهة تحديات وصعوبات مرحلة التأسيس . ومن أهم هذه المبادرات:

- صندوق المئوية:

مؤسسة مستقلة غير ربحية تُعنى بتمويل مشاريع الشباب، تأسست بموجب الامر الملكي الكريم رقم ١٩٠/أ في عام ١٤٢٥هـ. كما ويُعد عملاً مؤسسياً مواكباً لتطلع المملكة العربية السعودية وطموحها في دعم الشباب لبدء مشاريعهم الصغيرة و المتوسطة، ليكون وجهه داعمة لرواد ورائدات الأعمال، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة المهتمة بتشجيع المبادرات التجارية لصغار المستثمرين.(صندوق المئوية ,٢٠١٥)

- برامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع :

يعتبر – باب رزق جميل – هو أحد مبادرات عبد اللطيف جميل الاجتماعية , ويستفيد من هذا البرنامج الشباب والشابات الذين لديهم رغبة في تأسيس مشاريعهم صغيرة فيقدم لهم قروضاً حسنة (بدون فوائد) تبدأ من ٦,٥٠٠ ريال سعودي الى ١٥٠.٠٠٠ريال ، ويتيح لهم الفرصة للسداد لفترة تصل إلى ٥ سنوات .وتتنوع المشاريع التي يقوم (باب رزق جميل) بدعمها سواءً كانت مشاريع خدمية أو صناعية أو إنتاجية .(باب رزق جميل ,٢٠١٦)

- (جنى) مركز بناء الأسر المنتجة:

تأسس المركز في عام ٢٠١٠م كأحد البرامج النوعية لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي للتمويل التنموي، وهو مشروع اقتصادي اجتماعي يضم ١٨ فرعاً على في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية , حيث يقدم خدمات القروض الحسنة للسيدات لإنشاء مشاريع تجارية تضمن لهن تحسين مداخيلهن المادية، واحتلال موقع أكثر فعاليّة في المجتمع. وتكمن أهمية المركز باعتباره مشروعًا اقتصادياً بأبعادٍ اجتماعية يستهدف النساء – وخاصة فئة العاطلات عن العمل – وكل من ترغب بالعمل والإنتاج، من خلال تقديم خدمات الإقراض وترسيخ ثقافة الإنتاجية ومبدأ الاعتماد على الذات بما يضمن فرص عمل ذاتية لهن، مما يسهم في الحد من ظاهرتي: الفقر والبطالة بالمجتمع، وتمكين النساء اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال مشاريع فعّالة ومُجدية مدرة للدخل. (جنى, ٢٠١٦)

سادساً: العوامل المساهمة في نجاح المشاريع الصغيرة .

نظرا للأهمية الكبرى للمشروعات الصغيرة والدور الحيوي الذي تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نتناول هنا العوامل المساهمة في نجاحها والتي تساعد في نموها واستدامتها, مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه العوامل تختلف نسبياً من امرأة لأخرى . ومن أهم عوامل نجاح هذه المشروعات التي تمكنها من تحقيق أدوارها الاقتصادية والاجتماعية فوفقاً لـــ(Gunaseekaran.et al.,2000) هناك عدة عوامل تزيد وتحسن من أداء المشروعات الصغيرة أهمها:

- التركيز على المقاييس غير المالية مثل رضا الزبون لأن ذلك يؤدي إلى تحسين الأداء التشغيلي في المشروع.
- تمكين العاملين وتطوير قدراتهم.
- تشجيع فريق العمل والمشاركة الجماعية في صنع القرارات.

ويرى (Benzing et al.,2009) أن نجاح المشروعات الصغيرة يتوقف إلى حد كبير على ثلاثة عوامل أساسية هي:

- السمات الشخصية والنفسية لأصحاب المشاريع (الاستقلالية –الأفكار–الإبداعية – الاستعداد لتحمل المخاطرة)
- التدريب والمهارات الإدارية (تأهيل العاملين وتدريبهم لتخطيط الأهداف وتنظيمها والرقابة عليها – مهارات الاتصال والبيع والتسويق والتعامل مع المستهلكين)
- البيئة الخارجية (العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية)

كما أن العديد من الدراسات ذات المدخل النفسي تركز أساسا على الصفات الشخصية للفرد , وعلى أهمية مدخلات الموارد البشرية للمشروع بما فيه (رأس المال البشري من تعليم وتدريب , والصفات شخصية والميول والهوايات والقدرات الإبداعية)على نجاح أصحاب المشاريع الصغيرة.(شامي,١٩٩٥: ٣٤) ففي دراسة (العوامرة ,٢٠١٣) تم بحث أثر الابداع الفردي في تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن أصالة الفكرة التي تعد من سمات صاحب المشروع تساهم بشكل كبير في انجاز المهام بأسلوب متجدد , وتعمل على خلق الأفكار الابتكارية الجديدة , وتقديم الحلول المبتكرة لمشكلات العمل .كما سعت دراسة (العكاليك,٢٠٠٦) للكشف عن الخصائص السلوكية التي تمتلكها النساء الرائدات في الأردن , وطبقت على عينة من النساء اللواتي يمتلكن مشاريع ناجحة في كافة المجالات والمحافظات بنسبة بلغت (٧١) استبانة , وتوصلت الدراسة إلى أن النساء بشكل عام يتمتعن بدرجة عالية من الثقة بالنفس , وحب الانجاز , والابتكار والابداع , والقدرة على بناء شبكة علاقات مع جهات مختلفة ,.بينما توصلت دراسة (شامي ,١٩٩٥) إلى أن ٩٤,١% من النساء يؤكدن على أهمية ابتكار الافكار الخلاقة في العمل كعامل يساهم في نجاحه.

وحول دور المؤهل العلمي وسنوات الخبرة في نجاح المشاريع النسائية، أجريت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Mengistae ,٢٠٠٦) والتي بينت أن ارتفاع المؤهل العلمي يساهم بشكل كبير في نجاح واستمرار المنشأة . هذه الدراسة جاءت موافقة لنتائج دراسة (العرب ,٢٠٠٠) والتي هدفت إلى معرفة أهم خصائص صاحبات الأعمال في المجتمع الأردني , وقد توصلت الدراسة أن من أهم العوامل المساهمة في نجاح المشاريع التي تمتلكها النساء هي قدرتهن على توظيف دراستهن الأكاديمية بصورة علمية تطبيقية.

كذلك لا يمكن تجاهل دور الأسرة في نجاح المشروعات الصغيرة , فبقدر ما يقدمه الأهل والأصدقاء لمالكة المشروع من دعم مادي ومعنوي , تزيد فرصه للنجاح حيث وضحت دراسة (الشقاوي ,٢٠١٥) أن ٨٠% من عينة الدراسة أكدوا بأن الدعم العائلي من أهم العوامل المساعدة على النجاح , وأن هذه الدعم قد يتخذ أشكال متنوعة بدأ من التشجيع والدعم المعنوي , والاهتمام بالأطفال , والدعم المادي , وانجاز المعاملات المتعلقة بالمشروع . وهو ما اكدت عليه دراسة (Omar ,2011) التي هدفت إلى التعرف على العوامل الرئيسية التي تؤثر في نجاح سيدات الاعمال في المنطقة الجنوبية من ماليزيا وقد استخدمت الاستبانة العلمية على (١٩٤) امرأة وتوصلت الدراسة إلى أن دعم الأسرة سوء عند بدء تأسيس المشروع أو تطويره, يليه القدرة على بناء شبكة علاقات اجتماعية واسعة يليها الدافع الداخلي من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح مشاريعهن . وفي دراسة (Erogul & Mccrohan,2008) بعنوان : " الاستقصاء المبدئي للنساء الرياديات الإماراتيات في الإمارات العربية المتحدة : هدفت الدراسة إلى استكشاف ديناميكية الشبكة الاجتماعية للنساء الإماراتيات (الدعم

من قبل الأزواج) وما هي العوامل الأساسية التي تحفز النساء الإماراتيات الرياديات للبدء بأعمالهن , و ما هو الدعم الذي حصلن عليهم من ازواجهن , وتوصلت الدراسة بأن هؤلاء النساء يحصلن على دعم مالي كبير من قبل أزواجهن بالإضافة لحصولهم على التشجيع وذلك يرجع لكونهن يلعبن عدد من الأدوار في المنزل والمجتمع والعمل .

كما أن المشروعات الصغيرة لا تنجح بمحض الصدفة , ولا يتحقق نجاها بمجرد أن تتوافر للمنشأة رؤوس الأموال أو الامكانيات الضخمة فقط , ولكن تنجح هذه المنشأة بتوافر عدد من العوامل الإدارية , حيث تناول العديد من الباحثين في مجال إدارة المشاريع الصغيرة العوامل الإدارية باعتبارها محورا مفصليا مرتبط بنجاح هذه المشروعات واستمراها. ففي دراسة (عواد ,٢٠١٠) بعنوان العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية في محافظة معن , سعت الدراسة إلى التعرف على أهم الاهداف التي تسعى المشروعات الصغيرة في محافظة معن لتحقيقها , هذا بالإضافة إلى التوصل لأهم مقومات نجاحها , وقد بينت النسبة الأعلى من عينة الدراسة بأنهم يرون أن المشروعات الصغيرة التي يديرونها قادرة على كسب رضا العملاء وذلك من خلال سعيها في تقديم المنتجات التي تحقق توقعاتهم , بالإضافة إلى مواكبتها التطورات والتغيرات التكنولوجية . وترى دراسة (Benzing,2009) حول المشاريع الريادية في تركيا و عوامل نجاحها ومشاكلها , بان أهم مقومات نجاح تلك المشروعات هو قدرتها على تقديم الخدمات اللازمة للزبائن بمعايير الجودة المطلوبة. في حين أكدت دراسة (شامي,١٩٩٥) بأن العوامل الإدارية تؤثر تأثيرا ذات دلالة إحصائية على نجاح المرأة في المشروعات التي تمتلكها وتديرها , ومن بين أهم هذه العوامل , العمل وفق خطط محددة ومعدة مسبقا والرقابة على أعمال المشروع بدون الاعتماد على الأهل والأصدقاء حيث شكلت ما نسبته ٩٣,٣% و ٨٨,٢% من إجمالي العينة على التوالي.

كذلك في العديد من الدراسات السابقة تطرق الباحثون إلى دور الأنظمة والتشريعات الحكومية على استمرار المشاريع أو تعثرها. ويتحقق الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة من خلال توفير أدوات وقنوات التمويل المناسبة , والتشريعات والأنظمة الملائمة وفي ظل وجود البنية التحتية المناسبة والدعم الفني والإداري لهذه المشاريع (Naser et al,2009) و (David,2004) . ففي دراسة (لايقة ,٢٠٠٩) عن المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن : الواقع وآفاق , هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العقبات التي تعترض المشروعات الصناعية الصغيرة في محافظتي إربد وعمان , وكذلك التعرف على نوع الدعم المقدم لها, وقد أظهرت النتائج أن الجهات الحكومية في هذه المحافظات تقوم بمجموعة من الأدوار لدعم هذه المشروعات من أهمها : حفظ الأمن والاستقرار , إنشاء مدن صناعية , توفير البنية التحتية الداعمة للاستثمار , وتطوير التشريعات , كما تقوم الجهات الأهلية الخاصة بأدوار معينة من شأنها أن تدعم هذه المشروعات وتتمحور في تقديم القروض والتسهيلات

الائتمانية للمشروع , وتوفير خدمات التأمين وتقديم الاستشارات. وفي دراسة نفذها برنامج المساعدات الفنية للمرأة في التنمية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بعنوان :" دراسة المشاريع النسائية في الأردن (١٩٩٩) , توصلت النتائج إلى أن (٧٥%) من المشاريع التي تديرها النساء في المنزل تكون غير رسمية أو غير مرخصة , وتميل لأن تكون صغيرة الحجم ويعمل بها عدد من أفراد الأسرة بأجر كامل , او بدون أجر . وهو ما اكدت عليه دراسة (Goheer,2003) حيث توصلت إلى أن ثلث العينة يرون بأن العوامل السلبية التي تحد من نجاح مشاريعهن جاءت كالتالي البيئة التنظيمية بنسبة (٢٣%) والقانون والنظام بنسبة (١٨%) ونقص الخدمات الداعمة للأعمال , والتباطؤ الاقتصادي بنسبة (١٠%) و (٩%) ع التوالي. وهو مايفسر رغبة الكثير منهن من العمل في المنزل للحد من القيود البيروقراطية التي تضعها الأنظمة وتعاني منها الكثير من النساء المالكات لمشاريع صغيرة.

يلاحظ مما سبق وجود العدد من الدراسات التي بحث العلاقة بين عدد من العوامل كالعوامل الشخصية والاسرية والإدارية والحكومية ودورها في نجاح المشروعات الصغيرة التي تمتلكها وتديرها المرأة ,ويفسر وجود هذا الكم من الدراسات وزيادة استقطاب الباحثين للخوض في هذا المجال أهمية هذه المشروعات ومالها من دور فعال وإيجابي في قضايا التنمية على وجه العموم وبالنسبة للمرأة خاصة , وكل ذلك يؤدي بالنهاية إلى الارتقاء بالعملية التعليمية التي لا تترك مجالا من مجالات حياتنا إلا ويكون لها نصيب فيها .

وختاماً... تعد المشروعات الصغيرة بوابة بالغة الأهمية في تنمية المبادرات الفردية للمرأة السعودية ، وتنويع القاعدة الإنتاجية ,وتهيئة الجو الملائم لزيادة الكفاءة الذاتية , فضلاً عن دورها الفعال في توفير فرص العمل المنتج وتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات كالبطالة والفقر. كما أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ينعكس تلقائياً على تمكينها الاجتماعي والاقتصادي , ويعد أحد أهم المعايير والمقاييس التي تستخدم لقياس مستوى تطور المجتمع ومدى قدرته على تنمية مواردة البشرية وتحقيقه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي ضوء ذلك... ينبغي العمل الدؤوب لتدعيم ونشر ثقافة العمل الحر وتوظيف الذات بين الإناث، وتعديل النظرة السلبية لهذه الفئة من المشروعات وذلك من خلال الإعلام الرقمي , عقد الندوات والمحاضرات التي توضح بأن المشروع الصغير يكون بوابة واسعة لنجاح المشروع ووصوله لمستويات عالمية. فضلاً عن وضع نظام قانوني يضم مجموعة من التشريعات والأنظمة لدعم وتشجيع هذه المشروعات وذلك من خلال تسهيل وتسريع الإجراءات والمعاملات الحكومية، هذا بالإضافة إلى

فتح منافذ متعددة على مستوى المناطق في المملكة العربية السعودية لتقديم الدورات من قبل المختصين في هذا المجال وتأهيل الإناث , ومساندتهن ماديا ومعنوياً.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المقدمة.	١٤
أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة.	٤١
ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة.	٤١
ثالثاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة.	٤٢
رابعاً: التجارب الدولية في مجال مشاريع التوظيف الذاتي.	٤٢
خامساً: التشريعات والقرارات التي تساهم في تحفيز مشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة.	٤٤
سادساً: المبادرات الرائدة لتمكين المرأة من المشروعات الصغيرة .	٤٥
سابعاً: قراءة نقدية لعوامل نجاح المرأة في المشروعات الصغيرة .	٤٨
قائمة المحتويات	١٠٤
قائمة المصادر والمراجع العلمية	١١٢

قائمة المراجع والمصادر العلمية:

- Benzing, C, Cbu, H. M., and Kara, O. (2009). Entrepreneurs in Turkey: A Factor Analysis of Motivations: Success Factors and Problems. Journal of Small Business Management, 47 (1): 58-91.
- Benzing, C., Chu, H., and Bove, R.(2009), The motivation, problems, and perceived .29 success of entrepreneurs in romania. Journal of the Academy of Business Administration, 10(1/2)
- David, B. A. ,2004, Sustaining innovation and growth: Public policy .38 support for entrepreneurship. Industry and Innovation, 11(3).
- Erogul,M.S and Mccrohan,D (2008) : Preliminary investigation of Emirati women entrepreneurs in the UAE African Journal of Business management,2(10) Pp177-185.
- Goheer ,neil ,(2003) women's work .American Inerest, vol 4,issue6 growth: labour market and enterprise development,Department for 1- International Development, SIG Working Paper2012/1
- Gunasekaran, A., Forker, L., and B. Kobu, B. (2000). Improving operations performance in a small company: a case study. International Journal of Operations and Production Management, 20 (3): 316-335.
- LAWTON, Thomas C. Missing the target: assessing the role of government in bridging the European equity gap and enhancing economic growth. Venture Capital: An International Journal of Entrepreneurial Finance, 2002, 4.1: 7-23.
- Mengistae, T. ,(2006), Competition and entrepreneurs' human capital in .33 small business longevity and growth. Journal of Development Studies, 42(5) Methodology and Measurement, United Nations Development Programme. New York.
- Naser, K., Mohammed, W. R., and Nuseibeh, R. (2009) Factors that .39 affect women entrepreneurs: Evidence from an emerging economy International Journal of Organizational Analysis, 17(3).
- The Global Gender Gap Repor (2013) World Economic Forum. Retrieved . January, 2014 from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GenderGap_Report_2013.pdf

- إبراهيم , أبو الحسن عبدالجواد (٢٠٠٨) تصور لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تدعيم ثقافة العمل الحر لدى الشباب الجامعي, المؤتمر العلمي الحادي والعشرون , جامعة حلوان . كلية الخدمة الاجتماعية.
- إبراهيم وآخرون (٢٠١٢) دور حاضنات الاعمال في دعم المشروعات الصغيرة : جامعة الزيتونة
- الأسرج , حسين عبدالمطلب (٢٠١٠) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية . متاح على الرابط: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/1/MPRA_paper_22300.pdf
- باب رزق جميل (٢٠١٦) متاح على الرابط: https://www.babrizqjameel.com/ar/programs-ar/small-business-programme-ar تاريخ الدخول(١٤٣٨/٥/١٣)
- برنامج التحول الوطني ٢٠٣٠(٢٠١٦) متاح على الرابط: http://vision2030.gov.sa/ar/node/8 تاريخ الدخول(١٤٣٨/٥/١٣)
- البلوشي , يوسف (٢٠٠٩) مشروع سند يوفر ٢١ ألف فرصة عمل للعُمانيين خلال ٨ سنوات الاتحاد .متاح على الرابط : http://www.alittihad.ae/details.php?id=6755&y=2009&article=full تاريخ الدخول (١٤٣٨/١/١١)
- بنك التنمية الاجتماعية (٢٠١٦) متاح على الرابط: http://www.scsb.gov.sa/portal/Page/14 تاريخ الدخول (١٤٣٨/٥/١٣)
- الجابر, تيسير و المحروق, ماهر (٢٠٠٣) الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية النقدية المطلوبة لتيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة, ورقة مقدمة إلى الملتقى الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية , عمان.
- جنى :مركز بناء الأسر المنتجة(٢٠١٦) متاح على الرابط: https://www.jana-sa.org/ تاريخ الدخول (١٤٣٩/٧/٧)
- الحسيني ,فلاح حسن (٢٠٠٦) إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع.
- حنفاوي, محمد و ذكرالله , أحمد (٢٠١٣) صيغ الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ,المجلة العلمية لجامعة بنها , مصر, ٢.

- الرميحي, محمد غانم (١٩٩٥) معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر,ط٢ .بيروت :دار الجديد.
- السبيعي , نهاد عمر (٢٠١٣) دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية .رسالة دكتوراه :,الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك : كليه الإدارة والاقتصاد
- سليمة ,رقيبة (٢٠٠٦) تجربة بعض الدول في الصناعات الصغرى والمتوسطة , الملتقى الدولي ,متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية.
- السيسي , صلاح الدين (٢٠٠٩) استراتيجيات و آليات دعم و تنمية المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة ، القاهرة : دار الفكر العربي
- شامي, ميرندا (١٩٩٥) العوامل المؤثرة على مدى نجاح المرأة في المشروعات التي تمتلكها وتديرها في الأردن .رسالة ماجستير منشورة , الجامعة الأردنية
- الشقاوي , محمد ناصر(٢٠١٥) دراسة تحليلية لاستراتيجيات النجاح لريادة الأعمال النسائية في المملكة العربية السعودية , مجلة عجمان للدراسات والبحوث , (١٤)١.
- الشلهوب, هيفاء (٢٠٠٩) دور المشروعات الصناعية الصغيرة في تحسين نوعية الحياة للشباب : دراسة وصفية مطبقة على صندوق المئوية في مدينة الرياض , القاهرة , المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية , (١١).
- صقر، محمد (٢٠٠٤) واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية . القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- صندوق الامير سلطان بن عبدالعزيز (٢٠١٦) متاح على الرابط : http://www.psfw.org / تاريخ الدخول(١٤٣٨/٥/١٣)
- صندوق التنمية الصناعية السعودي (٢٠١٦) متاح على الرابط:http://www.sidf.gov.sa/ar/Achievements/Pages/Introduction.aspx تاريخ الدخول(١٤٣٨/٤/٥)
- صندوق المئوية (٢٠١٥)متاح على الرابط: http://www.tcf.org.sa/ar/about-tcf/Pages/default.aspx تاريخ الدخول (١٤٣٨/٤/٥)
- الصوص، سمير زهير (٢٠١٠) بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني: فلسطين
- طشطوش , هايل عبدالمولى (٢٠١٢) المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية . عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.

- العجمي, مها و القحطاني , ناصر (٢٠١٥) المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية , مجلة أم القرى للعلوم الاجتماعية , ٨ (١) .
- عرفان , محمد محمود (٢٠٠٧) الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة العمانية , مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية , جامعة حلوان.
- العكاليك , وجدان (٢٠٠٦) الرياديات في بيئة الأعمال الأردنية : سمات وخصائص . رسالة ماجستير منشورة, جامعة اليرموك: الأردن.
- عواد ,عبدالكريم و النوفلة , موسى (٢٠١٠) العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية في محافظة معان. مؤته للبحوث والدراسات , (٢٥)٣ .
- العوامرة, بادي (٢٠١٣) أثر الأبداع الفردي في تحسين اداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة . رسالة ماجستير منشورة , جامعة عمان العربية .
- غرفة جدة (٢٠١٥) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية . متاح على الرابط: http://www.jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf/2858pdf تاريخ الدخول(١٤٣٨/٢/٢٠)
- لايقه , هشام (٢٠٠٩) المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن: الواقع وأفاق التطوير. رسالة ماجستير منشورة , جامعة اليرموك: الأردن
- المبيريك , وفاء ناصر (٢٠٠٩) المنشأت الصغيرة : التأسيس والإدارة . القصيم : دار الجامعة.
- المحرق, ماهر حسين (٢٠١١) المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (١٩)٣ .
- مصلحة الاحصاءات والمعلومات (٢٠١٦) مسح القوى العاملة (الربع الثاني). متاح على الرابط: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/so-lfs-06-2016-ar_0_1.pdfتاريخ الدخول (١٤٣٨/٦/١٢)
- معهد ريادة الاعمال الوطني (٢٠١٣) متاح على الرابط : http://www.riyadah.com.sa/leadership.aspx تاريخ الدخول(١٤٣٨/٥/١٣)
- المقبل, عواطف (١٤٣٣هـ) "حقوق المرأة الاقتصادية في القطاع الحكومي والخاص" ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحماية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة الاقتصادية, مركز إثراء المعرفة ,الرياض, ندوة الحماية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة الاقتصادية , ص ١-١٨.
- النجار , فايز و العلي , عبدالستار (٢٠١٠) الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة . ط٢. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.

- هندي, جمال حامد علي(٢٠١٨) تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها : المجله العلمية للدراسات التجارية والبيئية ,(٩)١.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (٢٠٠٨) دور صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب في حل مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة, فعاليات ورشة عمل البطالة ، ٥١ – ٥٣ أكتوبر، ص.١٠٣ –١٠٥.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٠) خطة التنمية التاسعة http://www.mep.gov.sa/wp-content/plugins/pdf-viewer-for-wordpress/web/viewer.php?file=/wp-content/uploads/2016/04/8-1.pdf تاريخ الدخول (١٤٣٨/٥/١٣)
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٤) الأهداف التنموية للألفية . متاح على الرابط: http://www.mep.gov.sa/wp-content/plugins/pdf-viewer-for-wordpress/web/viewer.php?file=/wp-content/uploads/2016/03/1435.pdf تاريخ الدخول (١٤٣٨/٢/٨)
- وزارة الاقتصاد والتخطيط : الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٤ متاح على الرابط: http://www.mep.gov.sa/wp-content/plugins/pdf-viewer-for-wordpress/web/viewer.php?file=/wp-content/uploads/2016/03/1435.pdf تاريخ الدخول (١٤٣٨/١/١١)
- وزارة التعليم (٢٠١٥– ٢٠١٦) الطلبة المستجدون حسب المراحل الدراسية. متاح على الرابط: https://departments.moe.gov.sa/PlanningInformation/RelatedDepartments/Educationstatisticscenter/EducationDetailedReports/Docs/Table1-01_36-37.html تاريخ الدخول (١٤٣٨/١/١١)
- وزارة التعليم (٢٠١٥) الطلبة الخريجون حسب المراحل الدراسية . متاح على الرابط : https://departments.moe.gov.sa/PlanningInformation/RelatedDepartments/Educationstatisticscenter/EducationDetailedReports/Docs/Table3-01_36-37.html تاريخ الدخول(١٤٣٨/٧/٧)
- اليوسف , نورة عبدالرحمن (٢٠٠٩) تمكين المرأة السعودية . متاح على الرابط : http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/book.pdf تاريخ الدخول (١٤٣٨/٢/٢٠)